البنك المركزي الأوروبي يضخ 500 مليار يورو

«الوطني»: توقف نزيف خسائر الدولار.. ومفاوضات حول حزم التحفيز المالي والميزانية الحكومية

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن الأسبوع الماضي شهد توقف سلسلة التراجعات التي سجلها الدولار الأمريكي على مدى الثلاثة أشهر الماضية حيث قام المستثمرون بموازنة الاقبال على المخاطر مقابل التطورات الاقتصادية الهامة. واستأنف السياسيون الأمريكيون المحادثات المتعلقة بحزمة التحفيز المالي، وواجهت الحكومة الأمريكية إمكانية تعرضها لإغلاق حكومي، واقتربت مفاوضات انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي من الساعة الحاسمة ، كما ضخ الاتحاد الأوروبي حزمة تحفيز مالي جديدة وقام ايضاً بمناقشة ميزانية الكتلة.

وصرح ميتش ماكونيل، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي، أن المشرعين ما زالوا يسعون للتوصل إلى اتفاق بشأن المساعدات لمواجهة كوفيد19- حيث أصدرت مجموعة مكونة من أعضاء الحزبين تفاصيل اقتراحهم واستعد مجلس النواب الأمريكي للتصويت على اجراء مؤقت لمدة أسبوع لتمديد التمويل الحكومي حتى يتسنى لهم توفير المزيد من الوقت للتوصل إلى اتفاق. وفي ظل صعوبة التوصل إلى اتفاق، لم يجد مجلس النواب أمامه سوى التصويت يوم الجمعة على إجراء لمنع نفاذ الأموال الموجهة لتمويل البرامج الفيدرالية من خلال تمديد مستويات التمويل الحالية حتى 18 ديسمبر. وتمنح تلك الخطوة الكونجرس سبعة أيام أخرى لإقرار تشريع إنفاق أوسع نطاقاً قيمته 1.4 تريليون دولار وهو مقياس الانفاق الذي يأمل قادة الكونجرس أن يشمل حزمة مساعدات لمواجهة تداعيات فيروس كورونا. وتتضمن حزمة المساعدات البالغ قيمتها 916 مليار دولار الاتفاق، من حيث المبدأ، حول مسألتين مثيرتين للانقسام هما حماية الشركات من المسؤولية وهو الشرط الذي يسانده الجمهوريون، وتقديم 160 مليار دولار من المساعدات لحكومات الولايات والحكومات المحلية التي يطالب بها الديمقراطيون.

إلا أن رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي قالت للصحفيين إن الكونجرس قد يواصل العمل على تفاصيل حزمة التحفيز لمواجهة تداعيات الجائحة حتى 26 ديسمبر وهو تاريخ انتهاء مجموعة من برامج المساعدات الطارئة. وقال وزير الخزانة ستيفن منوتشين إن مباحثاته مع أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين والديمقراطيين قد حققت «تقدماً كبيراً» ومن المتوقع إجراء مزيد من المباحثات في وقت لاحق. وسيكون التوصل إلى خطة يتم تأكيدها قبل موعد اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة المقرر انعقاده في 16 ديسمبر من الخطوات الهامة نحو تهيئة الأسواق لتلقي تمويلاً مزدوجاً من حزمتي التحفيز المالي والنقدي. وستتعرض لجنة السوق الفيدرالية المفتوحة للضغوط في ظل تزايد حالات الإصابة بالفيروس والقيود المصاحبة لذلك. ومن المقرر أن يؤدي إقرار خطة التحفيز النهائية وإعلان اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة عن توسيع نطاق برنامج شراء السندات إلى استمرار الضغوط الهبوطية على الدولار الأمريكي حتى نهاية العام.

بنك كندا

أبقى بنك كندا على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند مستوى 0.25%. كما أكد أن معدل الفائدة لن يتغير حتى يتعافى الاقتصاد الكندي بشكل كامل وتحقيق هدف التضخم البالغ 2%. وتماشياً مع تقرير السياسة النقدية لشهر أكتوبر، صرح بنك كندا مجدداً أن الأوضاع التي يجب توافرها لرفع سعر الفائدة لن تتحقق قبل «العام 2023» وفقاً لتوقعات البنك.

كما أبقى البنك على برنامج التيسير الكمي دون تغيير مع التخطيط لشراء سندات الحكومية الكندية بما لا يقل عن 4 مليارات دولار كندي أسبوعياً حتى «يحرز التعافي تقدماً كبيرا». إلا أنه على الرغم من ذلك، صرح بنك كندا بإمكانية تعديل برنامج التيسير الكمي «وفقاً لما تقتضيه الحاجة» للمساعدة في إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف على أساس مستدام.

انفصال المملكة المتحدة

شهدت تداولات الجنيه الإسترليني تقلبات ملحوظة خلال الأسبوع الماضي على خلفية تزايد المحادثات الخاصة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي بدون التوصل إلى اتفاق ولم يتبق سوى ثلاثة أسابيع فقط لكسر حالة الجمود التي وصلت إليها المفاوضات التجارية. وأصدر كلا الجانبين تحذيرات ودعيا إلى اتخاذ الاستعدادات لسيناريو الانفصال بدون التوصل إلى صفقة. وصرح رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أن هناك «احتمالاً قوياً» أن تفشل المحادثات، وقال كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي ميشيل بارنييه لوزراء الكتلة إنه يعتقد أن سيناريو عدم التوصل إلى اتفاق أصبح الآن مرجحاً أكثر من التوصل إلى اتفاق.

وفي محاولة أخيرة، توجه رئيس الوزراء جونسون إلى بروكسل لحضور اجتماع أزمة مع الرئيسة التنفيذية للاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين. وأمهل كلا الجانبين المفاوضين حتى يوم الأحد لمحاولة انجاز المهمة حيث أصدر جونسون تعليماته إلى ديفيد فروست من الجانب البريطاني ببذل «جهد إضافي» في المحادثات مع نظيره ميشيل بارنييه. وفي الوقت الذي تحولت فيه المعنويات نحو التشاؤم، أجمعت آراء المحللين والمستثمرين على أنه ما يزال من الممكن التوصل إلى صفقة في اللحظة الأخيرة. وبدون التوصل إلى صفقة، من المرجح أن يتراجع الجنيه الإسترليني.

الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بنسبة 0.4% على أساس شهري في أكتوبر متجاوزاً التوقعات البالغة 0.0%. ويعني هذا أن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة أقل بنسبة 7.9% في الوقت الحالي عن مستويات ما قبل الجائحة بعد أن استعاد حوالي 70% من خسائره. وتمكنت جميع القطاعات الفرعية تقريباً من النمو في أكتوبر بصدارة قطاع الصناعات التحويلية الذي ارتفع بنسبة 1.7%.

إلا أن التعافي النسبي الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي خلال شهر أكتوبر يتماشى مع صدور المزيد من الأخبار المتفائلة في كافة أنحاء العالم، وخاصة على صعيد قطاع الصناعات التحويلية. إذ أشارت مؤشرات مديري المشتريات في أكتوبر أيضا إلى أن جزءاً من قوة القطاع الصناعي قد يعزى إلى عمليات التخزين قبل انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. كما يتوقع أن يشهد شهر نوفمبر تراجعاً شديداً بسبب عودة عمليات الإغلاق. ومع تزايد امكانية انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي بدون صفقة، سيخضع القطاع الصناعي البريطاني للاختبار في العام 2021 مع احتمال خسارة أكبر عملائه.

البنك المركزي الأوروبي

أوفى البنك المركزي الأوروبي بوعده بتقديم جولة جديدة من التحفيز المالي في إطار استجابته للموجة الثانية من الإصابات بفيروس كورونا التي اجتاحت منطقة اليورو. وسيلجأ المركزي الأوروبي إلى استخدام أداتي السياسة الرئيسيتين مرة أخرى – برنامج شراء الأصول الطارئ لمواجهة تداعيات الجائحة وعمليات إعادة التمويل المستهدفة طويلة الأجل. اذ قام بتوسيع نطاق برنامج شراء الأصول بمقدار 500 مليار يورو بينما تم خفض معدل عمليات إعادة التمويل المستهدفة طويلة الأجل بمقدار 25 نقطة أساس وزيادة مشتريات البرنامج من 50% إلى 55%. كما قام البنك بتمديد كلا البرنامجين أيضاً إلى مارس 2022 بالنسبة لبرنامج شراء الأصول الطارئ ويونيو 2022 لعمليات إعادة التمويل المستهدفة طويلة الأجل. ومن جهة أخرى، أبقى البنك على معدل فائدة تسهيلات الودائع دون تغيير عند مستوى 0.5%- كما كان متوقعاً على نطاق واسع.

وأخيراً، راجع البنك المركزي الأوروبي توقعاته لآفاق النمو ورفعها مقابل توقعاته السابقة مما يشير إلى ثقة صانعي السياسة من أن التعافي الاقتصادي بعد الجائحة ما يزال على المسار الصحيح على الرغم من الصدمة التي احدثتها عودة ظهور حالات الإصابة على توقعات المدى القريب. ويستهدف تمديد برنامج شراء الأصول الطارئ حتى مارس 2022 إتاحة الفرصة أمام الأوروبيين للحصول على اللقاح مما يسمح بعودة الأنشطة إلى الوضع «الطبيعي». وبناء على ذلك، قد يكون هذا التمديد الأخير لتلك البرامج.

إقرار ميزانية الاتحاد الأوروبي

على الرغم من أن المحادثات التجارية الخاصة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي لم تحقق انفراجه بعد، إلا انه كانت هناك بعض الأخبار الجيدة للاتحاد الأوروبي بعد أن سحبت المجر وبولندا حق النقض (الفيتو) بشأن ميزانية الاتحاد الأوروبي غير المسبوقة البالغ قيمتها 1.8 تريليون يورو. وجاء الاتفاق بعد استمرار حالة عدم اليقين على مدار الأسابيع الماضية، حيث ألقى الفيتو الذي هددته بودابست ووارسو باستخدامه بظلاله على حزمة الانتعاش الاقتصادي التاريخية التي تم الاتفاق عليها في يوليو، وذلك نظراً لأنها تزيل عائقاً رئيسياً أمام تطبيق خطة صندوق التعافي بقيمة 750 مليار يورو، والذي بموجبه ستكتسب بروكسل سلطات غير مسبوقة لاقتراض مئات المليارات من الأسواق وتوزيعها بصفتها شكلا من أشكال دعم الموازنة للدول الأعضاء. وتعني تلك الصفقة أن الاتحاد الأوروبي يمكنه الآن المضي قدما وسن التشريعات الخاصة بالصندوق، والذي من المقرر أن يبدأ في توزيع الأموال للدول الأعضاء المتضررة في النصف الثاني من العام المقبل.

حزمة تحفيز مالي جديدة في اليابان

أعلن رئيس الوزراء الياباني يوشيهيد سوجا عن أول حزمة تحفيز مالي يقدمها بقيمة 73.6 تريليون ين ياباني (13.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، بالإضافة إلى حزمتين سابقتين قدمهما سلفه في إطار استجابة الحكومة لتفشي الجائحة بقيمة إجمالية قدرها 234.2 تريليون ين ياباني. ووفقاً لمجلس الوزراء، تتضمن الحزمة 32.3 تريليون ين ياباني من التدابير المالية. وستقوم الحكومة المركزية بتمويل 30.6 تريليون ين ياباني على أن تتولى الحكومات المحلية توفير باقي المبلغ. ومن ضمن نفقات الحكومة المركزية، سيتم تمويل 20.1 تريليون ين ياباني من الميزانية التكميلية الثالثة للعام 2020 والمبلغ المتبقي البالغ 10.5 تريليون ين من الميزانية الأولية للعام 2021.

ويركز البرنامج بصفة رئيسية على تعزيز النمو الاقتصادي وبناء احتياطيات طارئة لمواجهة تداعيات الجائحة. كما تخطط الحكومة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال محورين رئيسيين، يتمثل المحور الأول في تعزيز الابتكار الخاص بالتحول الرقمي والاستثمار لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. أما المحور الثاني فيشمل تعزيز الطلب المحلي من خلال توسيع برنامج دعم السياحة المحلية "Go to Travel» وتناول الطعام في المطاعم حتى يونيو 2021.

أنباء اللقاحات تبعث على التفاؤل

ارتفعت أسعار النفط للأسبوع السادس على التوالي حيث ساهمت انباء اللقاحات الفعالة ضد كوفيد 19- في تعزيز آمال انتعاش الطلب على الوقود العام المقبل. وكانت معنويات التفاؤل قوية بما يكفي لتطغى على انباء تزايد المخزون النفطي للولايات المتحدة الأسبوع الماضي وقيام الأوبك بزيادة الإنتاج. وكسر سعر مزيج خام برنت حاجز 50 دولارا وهي مستويات ما قبل الجائحة. وفي المقابل، ساهمت نفس معنويات التفاؤل في الضغط على أسعار الذهب. فبالتزامن مع بدء ظهور موافقات إدارة الغذاء والدواء الأمريكية على اللقاحات، ومع انطلاق حملات التطعيم في عدد من الدول، بدأ الطلب على الذهب الذي يعد من أصول «الملاذ الآمن» يفقد جاذبيته. وكان الذهب، الذي يعتبر إحدى وسائل التحوط ضد التضخم وانخفاض قيمة العملات الرئيسية، قد ارتفع بنسبة 21% خلال العام الحالي في ظل إطلاق كميات هائلة من حزم التحفيز المالي بهدف إنعاش الاقتصادات المتضررة من الجائحة. وارتفعت أسعار الذهب إلى أعلى مستوياتها وصولاً إلى 2072 دولاراً في أغسطس، إلا أنها تعرضت للضغوط منذ ذلك الحين إلى أن بلغت مستوياتها الحالية البالغة 1840 دولاراً.

■ بنك كندا يبقي على سياساته النقدية دون تغيير

■ محادثات انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي تصل إلى اللحظات الحاسمة

خسائر الدولار تتوقف مؤقتاً

■ الاتحاد الأوروبي يوافق على ميزانية بـ 1.8 تريليون يورو لمدة سبع سنوات

■ اليابان تقر حزمة تحفيز مالي بقيمة 73.6 تريليون ين ياباني

بهدف توفير حلول مستدامة لمياه الشرب

«إنجي» و«التقدم العلمي» و«تراشتاق» تطلق مبادرة بيئية في الكويت

أطلقت- «إنجي للخدمات- الكويت»، الشركة الرائدة عالمياً في مجال توفير خدمات الطاقة منخفضة الكربون والحلول المبتكرة لإدارة المرافق المتكاملة، بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وتراشتاق الكويت، مشروع «ماي ماي» (My Mai)- مبادرة بيئية ومجتمعية تهدف إلى توفير حلول مستدامة لمياه الشرب للمجتمعات ذات الدخل المنخفض التي تأثرت بوباء كوفيد19-.

وبدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، قامت «إنجي للخدمات – الكويت» ومتطوعو تراشتاق الكويت بتركيب 200 فلتر مياه في العديد من المجتمعات المحلية، لمساعدة أكثر من 1000 شخص من خلال منحهم إمكانية الوصول إلى مصدر آمن ونظيف ومستدام للمياه.

وتماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة لرؤية الكويت 2035، فمن المتوقع أن تساعد هذه المبادرة على خفض استخدام الزجاجات البلاستيكية إلى أقل من نحو مليوني زجاجة.

وتعليقا على المبادرة، قال توماس غرين ود، المدير العام في «إنجي للخدمات- الكويت»: «نحن ملتزمون بتقديم حلول مستدامة ومبتكرة لعملائنا في الكويت، وكذلك للمجتمع. ومن دواعي فخرنا أن نساهم في جهود تراشتاق الكويت الرامية لتوفير مصادر مستدامة للمياه التي ستؤثر بشكل إيجابي على البيئة على المدى الطويل، وتشجيع الناس على تغيير أسلوب حياتهم بهدف تحسين البيئة التي يعيشون فيها».

وبهذه المناسبة، قالت م. منار الراشد، مديرة برنامج تحفيز المشاركة في العلوم والتكنولوجيا في إدارة الثقافة العلمية بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي:»نعتقد أن لدى منظمات المجتمع المدني(CSOs) فهما عميقا للتحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والمؤسسية المرتبطة بوباء كوفيد19-، كما يمكنها تقديم حلول مبتكرة وعملية لمعالجتها».

من جهتها قالت كارينا ماسيرا، الشريك المؤسس في تراشتاغق الكويت: «لقد أثر الوباء على العديد من العائلات في الكويت وحول العالم. ومن خلال هذه المبادرة، أردنا دعم المجتمع عبر توفير المياه النظيفة لهم، ومساعدتهم على اختيار مصادر مستدامة من شأنها أن تساهم في تقليل استخدام البلاستيك».

وتتماشى هذه المبادرة أيضًا مع التزام شركة إنجي للخدمات – الكويت» تجاه تعزيز الاستدامة في الدولة، وهو أمر تسعى الشركة إلى تحقيقه من خلال توفير حلول الطاقة والخدمات المستدامة للمجتمعات والصناعات والممتلكات.

وقامت «إنجي للخدمات- الكويت» بالشراكة مع تراشتاق الكويت بعملية تنظيف شواطىء الكويت شارك فيها 85 متطوعًا جمعوا أكثر من 56 كيسًا من النفايات في جزيرة «كُبر».

وتستضيف تراشتاق الكويت بانتظام مبادرات بيئية مثل عمليات التنظيف الأسبوعية بالإضافة إلى زيادة الوعي وتثقيف الجمهور حول النفايات البحرية، والبصمة الكربونية لزجاجات المياه، والصيد الجائر للأرصدة السمكية المحلية والإقليمية، وملوحة مياه المحيط العالية، وغيرها من القضايا البيئية.

«ستاندرد.آند.بورز» تؤكد تصنيف «وثاق» مع تعديل النظرة المستقبلية

أكدت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز تقييم شركة وثاق للتأمين التكافلي عند الدرجة (B)، فيما عدلت الوكالة نظرتها المستقبلية للشركة من مستقرة على سلبية.

وحسب بيان وثاق لبورصة الكويت، فإن النظرة السلبية تعكس إمكانية إعادة تقييم التصنيف خلال الأشهر الـ12 المقبلة؛ لمراقبة حدوث تحسن في أداء الشركة التشغيلي وتحقيق السيولة لديها.

وذكرت الوكالة وفق وثاق أنه يجب أن تؤدي المبادرات الحكومية، ومشاريع البنية التحتية في زيادة أقساط التأمين المكتتبة اعتبارا من عام 2021 لتصل إلى 5 إلى 10% سنويا، إلا أنه وبشكل غير مؤكد قد تتأخر المبادرات والمشروعات لفترة أطول.

وعمقت وثاق من خسائرها في التسعة أشهر الأولى من 2020 فقد بلغت 1.37 مليون دينار، مقابل 33.20 ألف دينار خسائر بالفترة المناظرة من العام الماضي.

وكالة ستاندرد آند بورز

إنفاق الكويتيين على السياحة الخارجية يتقلص 55 % بسبب «كورونا»

تقلص إنفاق الكويتيين على السياحة الخارجية خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 54.83 % على أساس سنوي، بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا عالمياً، وتأثيرها على قطاع السياحة، بحسب بيانات للبنك المركزي.

وبلغت قيمة إنفاق الكويتيين على السياحة الخارجية بالستة أشهر المنتهية في يونيو السابق 1.273 مليار دينار (4.179 مليار دولار)، مقابل 2.818 مليار دينار (9.250 مليار دولار) بنفس الفترة من 2019.وفصليا، هبط إنفاق الكويتيين على السياحة الخارجية بالربع الثاني من 2020 بنسبة 93.14 % عند 81.7 مليون دينار، مقابل 1.19 مليار دينار في الربع الأول من نفس العام.

ويأتي تقلص قيمة إنفاق الكويتيين على السياحة بسبب تفشي فيروس كورونا عالمياً، وبدأت دولة الكويت في اتخاذ إجراءات احترازية للحد من انتشار العدوى في البلاد منذ نهاية شهر فبراير 2020، إذ قامت بتأجيل الدراسة. كما لجات الكويت إلى تعليق حركة الطيران من وإلى الكويت، والتي اقتصرت على إجلاء المواطنين العالقين في الخارج بأماكن تفشي الفيروس، كما منح العديد من العطلات للجهات الحكومية، وأقرت حظر تجول كلياً وجزئياً. كما تقلصت إيرادات الكويت السياحية في النصف الأول من 2020 بنسبة 38.65 % عند 66.5 مليون دينار، مقارنة بـ 108.4 مليون دينار بذات الفترة من 2019.